الفصل الثالث

وتحولت .. بعد الثورة
إلى ديكور سياسى

عندما قامت ثورة ٢٣ يوليو عام ١٩٥٢ ، أخذت على عاتقها تغيير الواقع والمجتمع المصرى فى كافة جوانبه الاجتماعية والاقتصادية والسياسية ، وحين بدأت عجلة التغيير فى الدوران ، لم تغفل عيون رجال الثورة عن المرأة المصرية وأوضاعها الاجتماعية والسياسية ، وبالتالى رأوا أنه من الضرورى أن يطلق سراحها أكثر لكى تشارك فى الواقع المصرى الجديد الذى جاءت به أفكار الثورة ، برغم أن وضع المرأة خلال الأيام الأولى للثورة وقبيل قيامها كان غامضاً نسبيًّا ، الأمر الذى جعل بعض القيادات النسائية آنذاك تصر على مواصلة الكفاح فى سبيل الحصول على الحقوق السياسية ، وقد شهدت الفترة من عام ١٩٥٢ حتى عام ١٩٥٦ مواصلة هذا الكفاح برغم تأكيدات رجال الثورة فى كل مناسبة بضرورة مساواة الرجل بالمرأة حتى تتسنَّى لها المشاركة الفعالة فى بناء المجتمع المصرى الجديد .

وقد استمر كفاح المرأة على هذا الطريق حتى صدور دستور عام ١٩٥٦ الذى نص على حقوق المرأة فى الحياة السياسية .

وتمثلت صورة هذا الكفاح فى السنوات التى سبقت صدور دستور عام ١٩٥٦ فى مواصلة الاحتجاج على إهمال حقوق المرأة الانتخابية ، وتجلى هذا الموقف فى عام ١٩٥٤ ، حين اتجهت النية إلى قيام جمعية تأسيسية منتخبة لبحث مشروع الدستور الجديد ، وأثناء الاستعداد لإجراء انتخاب أعضاء هذه الجمعية ، عرفت المرأة أن هذا

الانتخاب سيتم على أساس قانون الانتخاب القديم الذى يجعل حق التصويت حكراً على الرجال وحدهم ! عندئذ اشتعلت ثورة النساء من جديد ، وبادرت المرأة بإرسال العديد من برقيات الاحتجاج ضد هذه الانتخابات التى مُنعت من المشاركة فيها ، وأعقب ذلك تنظيم المظاهرات النسائية وعقد المؤتمرات التى تطالب بالمساواة فى هذا الحق .

ثم تلا ذلك خطوة أخرى تمثلت فى الإضراب عن الطعام الذى قادته عضوات جمعية « بنت النيل » . ولما كان من المستحيل آنذاك أن تشترك فى هذا الإضراب ١١ مليون امرأة مصرية ، فقد تطوعت رائدة اتحاد « بنت النيل » بالاعتصام فى نقابة الصحفيين ، واستمر إضرابها عن الطعام . . لمدة ثمانية أيام .

ومنذ اليوم الثانى لهذا الإضراب وكبار المسئولين بالثورة يفدون إلى مقر النقابة لإقناع السيدات بوقف هذا الإضراب على أساس وضع هذه المطالب فى أيد أمينة . ولم تفلح جهود رجال الثورة وقتها فى احتواء هذا الإضراب ، حيث امتد إلى مدن أخرى مثل الإسكندرية . . واستمر هذا الوضع المتدهور حتى تحقق وعد المسئولين المصريين وصدر دستور عام ١٩٥٦ .

وهناك رواية يذكرها لنا الكاتب الصحفى مصطفى أمين عن قصة منح المرأة حقوقها السياسية بعد الثورة ، وقبيل صدور دستور عام ١٩٥٦ ، هذه الرواية ذكرها مصطفى أمين فى حديثه فى إحدى الحلقات التى نشرت تحت عنوان « مشاهير بلا أقنعة » بمجلة « كل الناس » عام ١٩٨٩ م . تقول رواية الكاتب الصحفى مصطفى أمين :

بعد قيام الثورة ، طلب منى جمال عبد الناصر ذات يوم أن أسافر إلى سوريا وأعرف نبض الناس هناك . وفى يوم آخر ، قال لى إنه سوف يقيم مدرسة للبنات فى مبنى السفارة البريطانية ، وكان ذلك بعد العدوان الثلاثى عام ١٩٥٦ ، فسألته لماذا ؟ فقال ببساطة : حتى يعرف العالم أنهم أصبحوا « نسوان » !

يومها قلت له : لكن الإنجليز لن يزعجهم ذلك ، فالمرأة عندهم ليست سُبة ، وسمعة مصر ستكسب كثيراً لو فعلنا مثلهم ، وكرمنا المرأة ومنحناها الحق فى الانتخاب ، وأدخلناها البرلمان .

ولم يكن هذا الكلام بالتأكيد يروق لعبد الناصر ، لقد تصور أنه سوف يهين الإنجليز إذا أقام فى سفارتهم مدرسة للنساء .

لكن بالفعل أخذ برأيى ، ومنح المرأة حق الانتخاب والترشيح . وأذكر أنى اقترحت عليه بعد ذلك تعيين وزيرة ، وتصادف أنه دخل علينا فى ذلك اليوم عبد الحكيم عامر ، فقال له عبد الناصر : إيه رأيك يا عبد الحكيم ؟ مصطفى يقترح أن نعين وزيرة ! .

وإذا بعبد الحكيم يخلع حزامه العسكرى ويشهره بيده مهدداً بأنه ، لو واحدة ست دخلت الوزارة لأكون خارجا منها ! . ولكن الفكرة ظلت فى ذهن عبد الناصر، وطلبنى ذات يوم ليقول : سيكون عبد الحكيم نائباً لرئيس الجمهورية ، ويخرج من مجلس الوزراء ، وأريد منك أن ترشح لى عشرة أسماء لنساء يصلحن وزيرات فليس عندى مثل « الأرشيف » الذى عندكم فى أخبار اليوم .

وأذكر ـ والكلام لا يزال لمصطفى أمين ـ أننى فى اليوم التالى قدمت له بالفعل قائمة بأسماء عشر مرشحات ، أذكر منهن الآن أمينة السعيد ، وكريمة السعيد ، وسهير القلماوى ، وفاطمة عنان ، وعزيزة شكرى ، وعائشة راتب ، وأم كلثوم التى رشحتها وزيرة للثقافة ، وكتبت اسم الدكتورة حكمت أبو زيد فى آخر القائمة ، أى « نمرة عشرة » !!

وأرسلت القائمة إلى عبد الناصر فى مظروف مغلق ، وإذا به يعين المرشحة الأخيرة. وعندما سألته لماذا فضلها ؟ قال : لأنها أقلهن حلاوة وأنا مش عايز يطلع علينا كلام وشوشرة ونكت !!

هذه الرواية ذكرتها بدون تعليق ، لكنها بالفعل تستحق الدراسة . . والتأكيد ؛ لأنه إذا ماثبت قولها ووقوعها . . فمعنى ذلك أن مشاركة المرأة ونيل حقوقها فى السياسة قد جاء مصادفة ، ولم يكن فى الحسبان السماح لها بدور أكبر مما هو مرسوم فى الدساتير والقوانين ، لولا حادثة العدوان الثلاثى ، ورغبة عبد الناصر حسب رواية مصطفى أمين فى تلقين الغرب درساً !! عقاباً لهم لعدوانهم على مصر فى عام ١٩٥٦!! . هذه الرغبة تمثلت ليس فقط فى السماح للمرأة بالانتخاب والترشيح ، بل فى أن تكون وزيرة ، ومن بعدها سفيرة ومديرة ، ولكن لم ولن تكون زعيمة سياسية أبدا .

لقد بدأت الخطوة الأولى نحو تحديد ورسم صورة المستقبل لممارسة المرأة لحقوقها السياسية بعد ثورة يوليو عام ١٩٥٢ ، بصدور دستور عام ١٩٥٦ . ومن بعد صدوره وضعت المرأة من جديد تحت الفحص والمراقبة الشديدة للرجل الذى مثله بقوة جمال عبد الناصر ، قائد الثورة الذى أحس فى قرارة نفسه بخطورة المرأة المصرية ، وإمكان مشاركتها المحددة فى هيكل النظام الديمقراطى المزمع إقامته حتى ولو على سبيل الديكور !! .

لقد أعقب هذا الاعتراف الذى أقره دستور عام ١٩٥٦ حل كافة الجمعيات النسائية المصرية ، وابتداء من عام ١٩٥٧ تم إغلاق كافة المجلات النسائية المتخصصة التى كانت تصدرها هذه الجمعيات .

وقد بدا واضحاً أن المرأة المصرية قد دخلت عهداً جديداً ، اتسم بالترحيب داخل المعب السياسى ، والاعتراف بحقوقها السياسية والدستورية ، ولكنه فى الحقيقة كان اعترافا وترحيباً على الورق فقط . إن رجال الثورة قد آلوا على أنفسهم ضرورة تحويل المرأة المصرية فى الحياة السياسية المصرية الحديثة إلى مجرد ديكور وصورة جميلة ، يزينون بها الشكل والهيكل الديمقراطى فى إطار نظام غريب ، تطور على مدى السنوات بشكل غير مستقر ، وتأرجح بين الاتحاد القومى والاتحاد الاشتراكى ثم المنابر ومن بعدها الأحزاب ، وهذه الأشكال كانت تصب جميعاً فى قالب واحد اختلف اسمه من سنة إلى أخرى ، حيث كان فى البداية مجلس الأمة ، وأخيراً مجلس الشعب .

لقد اقتنعت الثورة المصرية بأن مبدأ الاقتراع العام لا يتنافى من الناحية السياسية مع اختلاف الجنس ، وأن قصر الحقوق السياسية على الذكور دون الإناث ليس من العدالة فى شىء ، كما رأت أن الاتجاه الحديث فى المجتمعات الراقية هو الاعتراف للمرأة بحقوقها السياسية واشتراكها مع الرجال فى الاقتراع العام .

وكما ذكرنا من قبل ، جاءت الخطوة الأولى من اهتمام الثورة بالمرأة فى دستور عام ١٩٥٦ الذى اهتم فى نصوصه بإعطاء المرأة المصرية حقوقها السياسية ، بل والاهتمام بإبراز ما يتعلق بشئونها ، كما كفل الدستور للمرأة التوفيق بين عملها فى كل من المجالات السياسية والشئون العامة ، ويبدو ذلك واضحاً من استعراضنا لبعض نصوصه .

ففى الباب الأول الخاص بالحقوق الأساسية للمجتمع المصرى ، نص الدستور على أن التضامن الاجتماعى أساس هذا المجتمع ، وأن الأسرة هى أساس المجتمع ، وقوامها الدين والأخلاق والوطنية ، وأن الدولة تكفل للمرأة التوفيق بين عملها فى المجتمع وواجباتها فى الأسرة .

وفى الباب الثالث من الدستور و الخاص بالحقوق والواجبات العامة نص يقر أن المصريين لدى القانون سواء؛ لأنهم متساوون فى الحقوق والواجبات العامة ، ولاتمييز بينهم فى ذلك بسبب الجنس أو الأصل أو اللغة أو الدين أو العقيدة ، وأوضحت هذه المفاهيم المادة رقم (٣) من هذا الباب .

ومن حيث حق الانتخاب . . فقد نص الدستور ذاته على أن الانتخاب هو حق للمصريين على الوجه المبين فى القانون ، وقد نصت على هذا الحق المادة (٦١) من القانون ، حيث ذكرت أن المساهمة العامة لكافة المواطنين واجب وطنى عليهم ، وأن على كل مصرى ومصرية بلغ ثمانى عشرة سنة ميلادية أن يباشر بنفسه الحقوق السياسية المتمثلة فى إبداء الرأى فى كل استفتاء يجرى طبقاً لأحكام القانون .

وقد بدأ تنفيذ قانون الانتخاب الجديد بمشاركة المرأة فى التصويت ، فى الاستفتاء الذى أُجرى على اختيار رئيس الجمهورية ، ثم اختيار أعضاء مجلس الأمة .

ثم جاء الميثاق الوطنى استمراراً لا قتناع رجال الثورة بدور المرأة الذى أقره المؤتمر الوطنى للقوى الشعبية فى ٢٠ من يونيو عام ١٩٦٢ ، وجاء فى الباب السابع أن المرأة لابد أن تتساوى بالرجل . ولابد أن تسقط بقايا الأغلال التى تعوق حركتها الحرة حتى تستطيع أن تشارك بعمق وإيجابية فى صنع الحياة . وأبرز تقرير الميثاق أن هذه المساواة جاءت فى نطاق الشريعة والدين ، وأورد بالنص : « إننا حين نحقق هذه المساواة فى حقوق المواطن السياسية بين الرجل والمرأة لا نصطنع جديداً على مواريثنا الدينية والاجتماعية ؛ لأن الدين الإسلامى ينادى بالمساواة » .

وتواصل الأيام دورانها على طريق هذه الحقوق التى أقرتها ثورة يوليو ، ويصدر الدستور الدائم لمصر عام ١٩٦٤ وفيه نصوص صريحة على المساواة بين الرجل والمرأة ، إذ نص الدستور فى بابه الثالث على أن كافة المصريين لدى القانون سواء ، وأنهم متساوون فى الحقوق والواجبات العامة ، بلا تمييز بينهم فى ذلك بسبب الجنس أو الأصل أو اللغة أو الدين أو العقيدة . وجاء ذلك نصًّا وروحاً فى المادة رقم (٢٤) من الدستور ، كما نصت المادة (٤٠) من نفس الدستور على أن الانتخاب حق للمصريين على الوجه المبين فى القانون ، ومساهمتهم فى الحياة العامة واجب وطنى عليهم .

ويأتى دستور عام ١٩٧١ وفيه تأكيد جديد على حق المرأة فى ممارسة حقوقها وحياتها السياسية . . وبصفة عامة اهتمت نصوص هذا الدستور بالأمومة والطفولة ، وكفالة الدولة للمرأة ، ورعاية النشء ، كما أبرز الدستور كفالة الدولة والتوفيق بين واجبات المرأة نحو الأسرة ونحو وطنها ، وكذلك مساواتها بالرجل فى ميادين الحياة السياسية والاقتصادية والثقافية دون الإخلال بأحكام الشريعة الإسلامية ، وأوضحت هذه الحقوق المادة رقم (١١) من الدستور . وقد أوضحت المادة (١٣) أن الوظائف العامة هى حق لكل المواطنين على السواء ، ولا فرق فى ذلك بين الرجل والمرأة .

واستمر اهتمام الدولة بهذه الحقوق ، فحرصت فى كل مناسبة على التأكيد عليها . . وعلى ضرورة مشاركة المرأة سياسيًّا . . بل اتضح هذا الاهتمام أكثر فى الممارسة العملية للتجربة الديمقراطية التى تمثلت فى الانتخابات التى جرت عدة مرات منذ قيام الثورة .

وفى عام ١٩٧٤ صدرت ورقة أكتوبر التى أعدها الرئيس السادات . . وفيها إبراز جديد لدور المرأة المصرية فى المستقبل ، واعتبرت مشاركتها فى المجالات الاجتماعية والسياسية جزءاً من الاستراتيجية الشاملة للتقدم ، وأن تعطيل المرأة عن هذه المشاركة يحرم المجتمع من نصف أفراده [١] وأكدت الورقة أن المرأة المصرية التى تستفيد من هذه الورقة ليست هى امرأة اليوم فقط ، بل هى كذلك امرأة مصر الغد .

●●●

وننتقل من مرحلة التدوين لحقوق المرأة إلى مرحلة التنفيذ ، حيث التجارب التى خاضتها المرأة فى مجال التصويت والترشيح بعد الثورة ، وسيكون حديثنا القادم غير مقصور على المرأة المصرية ، بل سيكون لنا حديث عن وضع المرأة العربية بشكل عام . . استكمالا لبحثنا عن إجابة السؤال : أين المرأة الآن داخل الملعب السياسى . . زعيمة وقائدة ، لامجرد صورة جميلة وديكور حديث تزين به الحكومات هيكل الديمقراطية ؟ !

إن استجابة الحكومة المصرية لحقوق المرأة حديثاً قد ارتبطت بإعلان الجمعية العامة للأمم المتحدة ، باعتبار عام ١٩٧٥ عاماً دوليًّا للمرأة . إذ قررت الجمعية العامة تكريس هذا العام لمضاعفة العمل على تعزيز المساواة بين الرجل والمرأة ، وزيادة مشاركة المرأة فى الجهود التى تبذل من أجل التنمية ، فضلا عن تقوية دور المرأة فى تقرير السلام العالمى .

وقد طالبت الجمعية العامة للأمم المتحدة فى دورتها التاسعة والعشرين بالتنفيذ الكامل لبرنامج العام الدولى للمرأة حسبما وافق عليه المجلس الاقتصادى والاجتماعى .

وقد اهتمت مصر بإعلان عام ١٩٧٥ عاماً دوليًّا للمرأة ، وجاء هذا الاهتمام فى النداء الذى وجهه الرئيس السادات ، والسيدة زوجته « جيهان السادات » ، ووزعته الأمم المتحدة ضمن وثائقها الرسمية على الدول الأعضاء ، تحت بند مركز ودور المرأة

---

(١) أحمد طه محمد ـ المصدر السابق .

فى المجتمع ، مع إبراز الحاجة لتحقيق الحقوق المتساوية للنساء ، وأبرزت مصر أن يوم المرأة العالمى ليس عيد النساء فحسب ، وإنما هو عيد الأحرار ، وعيد الحرية والإنسانية معاً !! .

وأسهمت مصر من هذا المنطلق بدور بارز فى مختلف الندوات والمؤتمرات التى عقدت بمناسبة العام العالمى للمرأة ، وهى كثيرة ومتنوعة ، كالندوة الإقليمية التى نظمتها أمانة اتحاد المرأة الإفريقى فى « مقديشيو » عاصمة الصومال فى الفترة من ٣ إلى ٥من أبريل عام ١٩٧٥ ، وكذلك ندوة المرأة التى عقدت فى « كينشاسا » بدعوة من زائير فى الفترة من ١٨ إلى ٢٠ من مايو من نفس العام .

وفى المؤتمر الدولى للمرأة الذى عقد فى مدينة « مكسيكو » بالمكسيك فى ١٩ من يونيو ١٩٧٥ ، احتفالاً بعيد المرأة العالمى ، اشتركت مصر بوفد على مستوى عال فى هذا المؤتمر برئاسة السيدة « جيهان السادات » . وفى الكلمة التى ألقتها « جيهان السادات » فى هذا المؤتمر أكدت على أنه لابد للمرأة فى العالم أن توحد جهودها ومواردها فى إطار منظمة دولية واحدة تحت رعاية الأمم المتحدة ، تستطيع من خلالها أن تبلغ أهدافها على المدى البعيد .

وقد وضعت بهذه المناسبة ، خطة دولية لتنفيذ الأهداف العامة التى تمت الموافقة عليها فى المؤتمر العالمى الدولى للمرأة فى مختلف بلدان العالم .

وبالنسبة لنا فى مصر ، فقد جاءت الممارسة العملية للمرأة فى الحياة السياسية فى أول تجربة لها استناداً لمواد دستور عام ١٩٥٦ ، وكانت تجربة معبرة عن طبيعة التحول والانتقال من عهد طويل كانت فيه المرأة محرومة من هذه الحقوق إلى عهدٍ فتح ذراعيه لاستقبالها داخل الحياة السياسية بكل أبعادها ، من حيث الانتخاب والترشيح .

ولا شك أن هذه التجربة ، التى كانت بمثابة الخطوة الأولى على الطريق الطويل ، قد جاءت محدودة النتائج والممارسة ، فعلى الرغم من النشاط الذى قامت به الهيئات والاتحادات النسائية من أجل دفع المرأة للمشاركة فى الحياة السياسية وحضها على قيد

اسمها فى جداول الانتخابات بعد إقرار هذا الحق من حيث الانتخاب والترشيح ، إلا أن هذه المحاولات لم تنجح كما كان متوقعا لها .

ولم تظهر الحماسة لدى المرأة فى بداية هذه التجربة للمشاركة فى الانتخابات ، ويدل على ذلك الإقبال الفاتر على القيد وتقول الإحصائيات التى سجلت هذه التجربة إن عدد مَنْ قَيَّدْنَ أسماءهن ـ آنذاك ـ فى جداول انتخابات عام ١٩٥٧ هو ١٤٤,٩٨٣ ناخبة ، فى مقابل ٥٧٥,٦٩٢ ناخباً ، على حين أن إحصاء عدد النساء كان يساوى عدد الرجال ، كما أن نسبة مشاركة المرأة فيما يتعلق بالاقتراع على الدستور ورئاسة الجمهورية بلغت حوالى ٢,٧٪ تقريباً من جملة الناخبين .

وبرغم أن هذه النسبة كانت ضئيلة فإنها فجرت من جديد قضية مشاركة المرأة فى الحياة السياسية على مستوى الرأى العام ما بين مؤيد ومعارض فيما يتعلق بحق الترشيح أو الانتخاب .

وظل السؤال يتردد بقوة داخل وخارج الندوات العديدة التى عُقدت بهذه المناسبة ، خاصة أن المرأة قد أحجمت خلال هذه التجربة عن المشاركة التى جاءتها موثقة بنصوص الدستور .

ومن أجل التعرف على اتجاهات الرأى العام فيما يتعلق بهذه القضية ، كان لابد من النزول إلى الشارع لقياس هذا الرأى والوقوف على أسباب هذا الإحجام !

وقد شملت الدراسة وقياس الرأى مبدأ منح المرأة حقها فى الانتخاب ، وكذلك حقها فى الترشيح ، تلك الدراسة التى قام بها الباحث فؤاد دياب ، وقد تبين من نتائج هذه الدراسة أن الرأى العام فى القاهرة يؤيد منح المرأة حقها السياسى ، غير أنه قد اتجه إلى تأييد حق الانتخاب بنسبة ١ , ٦٤٪ والمعارضة بنبة ٤,٣٣٪ ، والوقوف موقف الحياد بنسبة ٥,٢٪ فى حين أن تأييد حق الترشيح جاء بنسبة ٩,٥٤٪ والمعارضة بنسبة ٦,٤٢٪ واللامبالاة بنسبة ٥,٢٪ .

ويتضح من نتائج هذا البحث أن الرأى العام فى القاهرة قد مال إلى تأييد منح المرأة حق الانتخاب بنسبة أكبر من نسبة تأييده لمنحها حق الترشيح . وقد استند الرأى

العام فى تأييده لهذا الحق إلى أسباب متعددة ، منها : أن المرأة لا تقل عن الرجل فى الاستعدادت والمواهب ، وأنها تشاركه فى كل الأعمال ، حتى فى الكفاح الوطنى ، وأنها تمثل نصف المجتمع فلا يجوز حرمان هذا النصف من اختيار من يمثله ، خاصة أن المرأة عنصر أساسى فى تكوين الأسرة ، ومن الأسرة يتكون المجتمع ، كما أن اشتراك المرأة فى الانتخابات دليل على المدنية والحضارة وتقدم الوعى السياسى .

كما أوضحت نفس الدراسة أن المعارضين لحق المرأة فى الترشيح استندوا إلى الرأى الذى يقول : إن المكان الطبيعى للمرأة هو منزلها ، وإن رسالتها فى المنزل لا تقل عن المسائل العامة ، وتفرغ المرأة يتيح لها أن تصنع الرجال الذين يحتاج إليهم المجتمع .

كما أن المرأة لا تتساوى فى نظر هؤلاء مع الرجل فى الاستعدادات والمواهب ، وتكوينها العاطفى لا يجعلها تتمكن من إصدار أحكام سليمة فى المسائل العامة ، بجانب تمسك هذا الفريق المعارض بالتقاليد الاجتماعية التى تجعلهم يعتقدون أنه من الصعب على المرأة مزاحمة الرجال الذين يحتاج إليهم المجتمع .

كما أن المرأة لا تتساوى فى نظر هؤلاء مع الرجل فى الاستعدادات والمواهب ، وتكوينها العاطفى لا يجعلها تتمكن من إصدار أحكام سليمة فى المسائل العامة ، بجانب تمسك هذا الفريق المعارض بالتقاليد الاجتماعية التى تجعلهم يعتقدون أنه من الصعب على المرأة مزاحمة الرجال وشق الصفوف ، كما يتحتم عليهم من هذا الجانب ضرورة حماية المرأة من التعرض للمهاترات التى تقع فى المعارك الانتخابية .

إن نتائج هذه الدراسة قد أظهرت أنه لا يزال هناك قطاع عريض من المثقفين المصريين وغيرهم مازالت نظرتهم لدور المرأة تتسم بالرجعية ، حيث ترى فيها الجانب الأنثى فقط دون الجانب الآخر الذى عن طريقه يمكن أن تساهم المرأة فى الحياة العامة . . إن هؤلاء الناس وجب عليهم أن يعودوا إلى أنفسهم وإلى التاريخ من أجل حمل مصابيح البحث عن ماضى المرأة الذى أقر حقها السياسى ، حتى لا تحكم عليهم الأيام بالتخلف والرجعية والجهل .

والجانب المضىء فى هذه الدراسة وهذا البحث أن الرأى العام عند الإناث قد مال

بشكل ملحوظ ناحية تأييد منح المرأة حقوقها السياسية بدرجة كبيرة ، فى حين وجُد أن الرأى العام عند الذكور قد أيد إعطاء المرأة نصف الحق فقط وإغفال النصف الآخر المتعلق بحقها فى الترشيح .

وتقول الأرقام إن الرأى العام لدى الإناث يؤيد هذا الحق فى جميع فئات السن ، باستثناء التى وصل سنها إلى ٢٨ سنة فأكثر . . وهى التى عارضت منح المرأة حق الترشيح فقط ! فى حين لوحظ أن الرأى العام لدى الذكور قد أيد حق الانتخاب فى فئتى السن الأولى والثانية (أى من ١٨ سنة إلى أقل من ٢٨ سنة) . وانقسم إلى مؤيد ومعارض فى الفئة الثالثة (٣٨) سنة ، ثم عارض هذا الحق فى الفئتين الرابعة والخامسة (٤٨ ـ ٥٨ فأكثر) . . أما حق المرأة فى الترشيح فقد أيده الإناث فى الفئة الأولى (١٨) سنة) وعارضته الفئات الأخرى بنسب تزيد طرديًا مع ارتفاع السن[٢] .

أما فيما يتعلق بنسب القيد فى جداول الانتخاب فقد أظهرت هذه الدراسة أن ١١,٥٪ من الذكور لم يقيدوا أسماءهم فى جداول الانتخاب بسبب المرض ، أو صغر السن أو كبره ، أو بسبب السفر إلى خارج البلاد ، وذلك وقت فتح باب القيد فى جداول الانتخاب ، على حين أن ٧٦,٧٪ من الإناث لم يقيدن أسماءهن فى هذه الجداول ، وبالتالى لم يتسير لهن ممارسة الحقوق السياسية ، وقد أظهرت الدراسة أن سبب عدم قيد المرأة راجع إلى مشكلات المرأة المنزلية ، وعدم الاقتناع بجدوى مزاولة هذه الحقوق ، فضلاً عن التقاليد الموروثة . وكذلك كون هذه الحقوق تعتبر من المسائل الجديدة التى لم تتعودها المرأة على مستوى القاعدة ، كما رجع ذلك أيضاً إلى أن هذا القيد كان مسألة اختيارية !

وحين نترك هذه الدراسة ونعود إلى طريق البحث عن الخطوات الأخرى للممارسة العملية للمرأة داخل الملعب السياسى بعد ثورة يوليو نجد أن هذه الممارسة ـ وفقاً للملاحظة الأولى ـ كانت ومازالت إلى عهد قريب تتقدم ببطء فى سبيلها إلى التطور ، ولعل خير ما يظهر لنا صدق هذه الملاحظة أن عدد النساءالمشاركات فى الترشيح

---

(٢) أحمد طه محمد ـ المصدر السابق .

لمجلس الأمة آنذاك لم يتعدَّ ثلاث عضوات فقط ، وقد نجحن جميعاً فى أول انتخابات برلمانية عام ١٩٥٧ و دخلن مجلس الأمة ، وهو أول برلمان تكون بعد الثورة ، نذكر من هؤلاء النسوة السيدة أمينة شكرى عن الإسكندرية ، والسيدة راوية عطية عن الجيزة .

ثم تطورت هذه المشاركة فى مجال التصويت والترشيح ١٩٦٥ ، حيث قفز الرقم فى جداول الانتخاب إلى ربع مليون ناخبة ، ثم إلى نصف مليون ناخبة عام ١٩٦٧ .

كما ارتفع عدد النساء المشاركات فى الحياة النيابية إلى ثمانى سيدات ، هن : الدكتورة مفيدة عبد الرحمن ، وفاطمة دياب ، وعائشة حسنين ، ونوال عامر ، ثم ألفت كامل ، وكريمة العروسى ، وبثينة الطويل ، وفايدة كامل .

ورويداً رويداً ، وحين أظهرت التجارب أن إيجابية مشاركة المرأة سياسيًّا فى الخطوات التى تلت صدور دستور عام ١٩٥٦ ـ نص قانون الانتخاب الجديد الصادر عام ١٩٧٩ ـ على تخصيص ثلاثين مقعداً للمرأة فى الترشيح لمجلس الشعب .

وقد ارتبط هذا التطور الهائل فى المشاركة السياسية على صعيد المرأة المصرية . . بالعديد من العوامل ، يأتى فى مقدمتها ارتفاع مستوى التعليم الذى لعب دوراً سياسيًّا فى تغيير النمط الاجتماعى المصرى بشكل عام ، حيث شهدت الثلاثون سنة الماضية طفرة كبيرة فى تعليم البنات ، كما انخفضت كذلك نسبة الأمية من ٨٤٪ عام ١٩٤٧ إلى ٧٠٪ للإناث ، وبين الذكور من ٦٥٪ إلى ٤٣ ٪ .

إن التعليم فى مصر كان ـ ولايزال ـ من أكثر المتغيرات ارتباطاً بالمشاركة السياسية للمرأة ، ويزداد فى وجوده أثر المتغيرات الأخرى على هذه الظاهرة ؛ لأن التعليم يساعد على تنمية الإحساس بالواجب المدنى ، وبث الثقة فى النفس [٣] .

وبجانب التعليم هناك عامل آخر لا يقل أهمية عنه . . وهو العمل كمشاركة دينامية من أجل زيادة الإنتاج ، وزيادة مشاركة المرأة أيضاً ، وهذا العامل فى نظر

---

(٣) على عبد الرازق جلبى ـ الشباب والمشاركة السياسية .

الدكتورة سامية خضر يساعد على زيادة المشاركة السياسية للمرأة داخل المجتمع ؛ لأن النزول لميدان العمل يزيد الفرص أمام المرأة من أجل تولى المناصب القيادية التى تُعَدُّ أول خطوة نحو المشاركة فى صنع القرار .

ولا شك أن المشاركة السياسية للمرأة تختلف عن مشاركة الرجل فى نفس هذا الميدان ، تبعاً لمستوى الإمكانات والوسائل المادية والاجتماعية المتاحة فى المجتمع ، وكذلك تبعاً لوضع المرأة العاملة أو غير العاملة ، وتبعاً لنوع العمل . والتاريخ المصرى الحديث به العديد من الصور المشرفة لمشاركة النساء فى التضامن مع العمال ومع مطالبهم .

●●●

وخلال الثلاثين عاماً الماضية ، لم تقتصر مشاركة المرأة فى الحياة السياسية على خوض الانتخابات كمرشحة ، أو الإدلاء بصوتها ، بل امتدت هذه المشاركة إلى تولى المرأة بعض المناصب السياسية السيادية كموظفة فقط دون أن يكون لها حق اتخاذ القرار ، أو المشاركة فى صنع هذه القرارات ، فقد عُينت سفيرة لمصر فى الخارج ، ومستشارة إعلامية ، ووزيرة ، ومديرة للإذاعة والتليفزيون ، ثم عضوة فى النقابات العامة . . كما سُمح لها بالانضمام إلى الأحزاب . . دون أن يصل دورها داخل الممارسة الحزبية إلى مستوى القيادة إلا فى بعض اللجان الاجتماعية ولجان المرأة .

وقد لوحظ أن هذه الأدوار رسُمت للمرأة بدقة ، ولم تشارك فيها بإرادتها ، ومن ثم أصبح وجودها داخل هذا الإطار السياسى مجرد مشاركة هامشية مرتبطة بما يرسمه الرجل لها . وهذا ما يجعلنا نعيد تكرار السؤال المرتبط بدراستنا هذه . . وهو إذا كانت المرأة قد حصلت على قدر كبير من حريتها الآن . . ولم تنجح بعد فى الوصول إلى المناصب القيادية والمشاركة فى صنع القرار السياسى ، فمتى إذن ستصل إلى هذه المناصب ؟ . وهل ستكتفى بهذه الأدوار الهامشية فى حياتنا السياسية . أم سيكون لها دور أكثر إيجابية فى ظل هذه الظروف الجديدة المواتية لها ، والمشابهة إلى حد كبير للظروف التى استغلتها المرأة الآسيوية والأوربية من أجل الزحف نحو الزعامة السياسية ؟ .

وتؤكد الدكتورة سامية خضر على النتيجة التى وصلنا إليها ، والتى ذكرناها منذ لحظات ، حيث تقول فيما يتعلق بشغل المرأة لمنصب الوزارة : « إن شغل المرأة لمنصب الوزارة لايعد تمثيلا منصفاً ، بل تحول إلى مجرد لافتة تعرضها الحكومات المصرية المتعاقبة على الحكم ، كى تبرهن على مسايرتها لمبدأ المساواة بين الرجل والمرأة ، فى حين أن هناك وزارات مثل الإعلام والسياحة تصلح للمرأة ، كما أن هناك نساءً يملكن خبرات على مستوى عالٍ وكفاءة وجب استثمارها بالشكل المناسب من أجل المزيد من رفاهية المجتمع » .

والمعروف أن تولى المرأة لمنصب الوزارة قد انحصر فى الشئون الاجتماعية ، حيث تولته لأول مرة الدكتورة حكمت أبو زيد عام ١٩٦٢ ، وتولى من بعدها نفس المنصب الدكتورة عائشة راتب عام ١٩٧١ ، ثم الدكتورة آمال عثمان والدكتورة ميرفت تلاوى الوزيرة الحالية ثم وزارة الاقتصاد التى تولتها الدكتورة نوال التطاوى ، ولم تبق بها طويلاً .

ويبدو أن إصرار الحكومة على تقليد المرأة منصب وزارة الشئون الاجتماعية فقط معناه إلصاق الخدمات العامة بالمرأة ، ومحاولة حصرها داخل هذه الخدمات حتى لا تفكر مستقبلاً فى النزوح إلى المجالات الأخرى ، أو المناصب المرتبطة بصنع القرار ، أو المشاركة فى اتخاذه .

وقد يرجع ذلك إلى أن كفاح المرأة على مدى التاريخ قد تمثل فى الفردية . . مما جعل الرجال يفهمون طبيعة ثورة المرأة ، وبالتالى وضع الوسائل التى بها يستطيعون إخماد هذه الثورة فور اشتعالها . . كما أن هذه الفردية قد أكدت للرجل عدم خطورة المرأة .

ويشير إلى صفة الفردية التى اتسمت بهاالمرأة خلال العصور المختلفة الباحث سعيد محمد نصر حيث توصل إلى أن كفاح المرأة الطويل كان مجموعة محاولات فردية قامت بها بعض السيدات اللاتى كن متفانيات فى نيل الحقوق السياسية والاجتماعية فى سبيل هدف سام ثم السعى إليه . وهذه الفردية التى اتسمت بها المرأة خلال

كفاحها على طريق الحصول على الحقوق السياسية ، قد انكمشت ، بعد أن أصبحت تنتظر فى تراخ ما تعطيه الدولة لها من حقوق منصوص عليها فى الورق فقط ! .

وهذا يتفق تماماً مع رؤيتنا لوضع المرأة المصرية الحديثة ، ومع ما توصلت إليه الباحثة الاجتماعية سعاد الشرقاوى وزميلها عبد الله ناصف فى بحثهما الهام « نظم الانتخابات فى العالم وفى مصر » . حيث توصلا إلى أن ابتكار ممثلات للمرأة معيب من نواح عديدة ، حيث يتعارض مع نص الدستور الذى يؤكد المساواة بين الرجل والمرأة ، فلو لم ينص القانون على تخصيص ثلاثين مقعداً للمرأة فى البرلمان ، فربما أتت الانتخابات بعدد أكبر من النساء . كما أنه لا يجب أن تكون النساء المنتخبات ممثلات للمرأة ، وإنما يجب أن تكون ممثلات للشعب كله ؛ لأن المرأة قد ينتخبها رجل أيضاً والقول بأن النساء ممثلات للمرأة يعنى أن الرجال يمثلون الرجال فقط ! فالمرأة عضوة البرلمان يجب أن تدافع عن المصلحة العامة انطلاقا من نظرة شمولية لمشاكل المجتمع .

وحين نأتى إلى دور المرأة فى الأحزاب ، باعتبار أن الانضمام الرسمى للحزب والتمتع بعضويته يعد أكثر صور المشاركة السياسية فاعلية ، وأهم أنواع السلوك التطوعى إيجابية ، حيث يعبر عن درجة عالية من الاهتمام السياسى والوعى لدى الذين يحرصون عليه . . نجد أن غيابها عن الأحزاب ظاهرة واضحة تستحق الدراسة . . خاصة فيما يتعلق بالمناصب القيادية واتخاذ القرار .

والظاهرة الملفتة للنظر الآن من خلال التتبع الواعى للممارسة السياسية الحزبية داخل الحزب نفسه ومن خلال ممثليه داخل مجلس الشعب هى أن المرأة بعيدة كل البعد عن النشاط الحزبى داخله وخارجه . وأعتقد أنه لن يأتى اليوم القريب الذى يقتنع فيه زعماء الأحزاب المصرية بدفع المرأة إلى الصفوف الأمامية ، أو السماح لها بالترشيح لانتخابات مجلس الشعب ممثلة لهذا الحزب أو ذاك ، وبرغم أن بعض المهتمين بشئون المرأة والبحث عن حقوقها يرون أن ذلك قد يرجع لحداثة التجربة

الديمقراطية الناجمة عن وجود أحزاب داخل الملعب السياسى ، سواء فى مصر أو فى العالم العربى ، ولكنه يرجع فى المقام الأول ـ وحسب رؤيتنا الخاصة ـ إلى تراجع المرأة وخوفها الشديد من خوض التجربة ، وبالتالى فشلها فى إقناع الرجل بوجودها داخل هذا الحيز الهام من الملعب السياسى ، كما يرجع ذلك أيضاً من وجهة نظر الدكتورة حكمت أبو زيد إلى عدم معرفة المرأة بمفهوم الديمقراطية ، وماذا تريد منها من حيث حرية التعبير ، أتكون لها صحافة نسائية ، أم أنها تريد أن يدرج اسمها ضمن قائمة المرشحين من رجال الحزب ، كى تصبح مجرد رمز فى التشكيل الحزبى ، وتحقيق مظهرى لسعى الحزب للمساواة بين الجنسين ؟ (٤) .

معنى ذلك أن الطريق نحو الانطلاق السياسى للمرأة ، واقترابها من مجال اتخاذ القرارات يقع العبء الأكبر فيه على القيادات النسائية نفسها فى نجاحها فى نشر الوعى السياسى داخل عقل المرأة . . وجانب آخر ـ كما تقول الدكتورة سامية خضر ـ يقع على الحكومة ، ويتمثل فى المشاركة فى إحداث التغيرات المقربة إلى أفراد الشعب لخلق الوسائل الإيجابية التى تستطيع المرأة من خلالها القيام بواجبها السياسى ، والمشاركة فى صنع القرار السياسى . كما أن وسائل الإعلام تستطيع من خلال قنواتها المختلفة بث روح المبادرة والمشاركة السياسية ، والتركيز على المفاهيم التى تساير العصر ، والتعريف بأهمية الدور النسائى لخلق مجتمع متكامل غير معوق ، والتعريف برائدات الحركة النسائية ودورهن فى متابعة الحصول على الحقوق السياسية (٥)

وحين نعود من أجل تأكيد دور المرأة المحدود فى حياتنا السياسية . . نتخذ سبيلنا إلى تلك الإحصاءات الرسمية التى توضح الخط البيانى لهذه المشاركة بصدق وبدون مجاملة .

ففى التنظيم السياسى السابق ، الذى عرف بالاتحاد الاشتراكى ، اتضح أن

---

(٤) د . حكمت أبو زيد ـ إمكانات المرأة العربية فى العمل السياسى ـ بحث قدم إلى الندوة الفكرية التى نظمها مركز دراسات الوحدة العربية عام ١٩٨١

(٥) د . سامية خضر ـ المصدر السابق

عدد عضواته من النساء العاملات قد وصل إلى ٢٢٨,٩٣٠ عضوة ، أى بنسبة ٤,٨٪ من المجموع الكلى لعدد الأعضاء ، برغم صدور العديد من التشريعات الحديثة لزيادة هذه المساهمة ، وتشجيع المرأة ، وكان على رأسها النص على تخصيص مقعدين للنساء فى كل وحدة أساسية من وحداته ، وكذلك تخصيص مقعدين للمرأة فى المجالس الشعبية بالمحافظات والمدن . . ونظراً لنجاح المرأة فى المشاركة الشعبية فى هذه المجالس ارتفعت بعض الأصوات تطالب بتخصيص ١٥٪ من المقاعد للسيدات فى مجلس الشعب .

كما ساهمت هذه المشاركة فى السماح للمرأة بتولى رئاسة مجالس المدن والقرى فى بعض المحافظات ، كما شغلت عضوية هذه المجالس ، فقد شاركت ٨١ سيدة فى عضوية المجالس الشعبية على مستوى مصر كلها ، ابتداء من عام ١٩٦٢ منهن خمس سيدات فى مجالس المحافظات و ٢٨ سيدة فى مجالس القرى .

وعند تشكيل المؤتمر الوطنى للقوى الشعبية عام ١٩٦٢ ـ والذى أعدته اللجنة التحضيرية ـ تقرر أن يكون عدد أعضائه ١٥٠٠ عضو يمثلون القطاعات المختلفة ، منهم ٤٦١ عضواً من السيدات من مختلف القطاعات المهنية والموظفات ، وكذلك عضوات الاتحاد القومى فى المحافظات .

وتأكيدا لدور المرأة فى هذا المجال ، فقد نص تقرير اللجنة التحضيرية لأعمال هذا المؤتمر على مشروع جدول الأعمال عام ١٩٦٨ على ضرورة دعم كيان المرأة سياسيًا واجتماعيًا فى تنظيم نسائى ديمقراطى شامل ، يعتنق فكرة تحرير المرأة سياسيًا فى الريف والحضر .

ونادى بعض المجتمعين فى هذا المؤتمر بضرورة أن تأخذ المرأة مزيداً من الفرص ، كى تمارس دورها السياسى المطلوب ، حتى يمكن أن تكون لها فاعلية أكيدة وعميقة فى بناء المجتمع ، من أجل ذلك وجب تمثيل المرأة على أوسع نطاق فى كل تشكيل ،

وعلى كل المستويات ، وأن تتاح لها الفرص الكبيرة من أجل تولى القيادة [٦] .

كما دار خلال المؤتمر أيضاً جدل شديد حول مستقبل الاتحاد النسائى وضرورة توفير كل الإمكانات من أجل تدعيم نشاط هذه المنظمة فيما يتعلق بتوعية المرأة سياسيًّا وتبصيرها بوسائل ممارسة هذه الحقوق وكفاءتها بصفة خاصة ، توجيها لقيد اسمها بجداول الانتخاب ، والانتظام فى عضوية التنظيم السياسى .

وفى ورقة العمل المقدمة فى أغسطس عام ١٩٧٤ بشأن تطوير الاتحاد الاشتراكى تأكد أن هذا التنظيم لا يمكن أن يغفل التنظيمات الجماهيرية والنسائية ، بل واجبه تدعيمها ودعم دورها والتنسيق فيما بينها واجتذابها سياسيًّا للعمل معاً داخل الاتحاد الاشتراكى ، بصفته الوعاء السياسى الكبير آنذاك .

ثم جاء التطوير الجديد لوضع المرأة سياسيًّا ، خاصة بعد إقرار نظام التعددية الحزبية ، حيث أصبح المجال أكثر اتساعاً للمشاركة السياسية للمرأة ، وبما تقرر على إثره من زيادة عدد المقاعد المخصصة للمرأة داخل مجلس الشعب ، برغم أن الانتخابات التى أجريت عام ١٩٩٠ لم يرشح فيها الحزب الوطنى فى مصر سوى عدد قليل من النساء ، وفى دوائر قليلة على مستوى المحافظات ، الأمر الذى أدى بالمرأة ـ ولأول مرة ـ أن تتقدم لهذه الانتخابات مستقلة بعيدة عن التمثيل الحزبى المؤيد أو المعارض .

■■ المرأة العربية أيضاً .. لا دور لها الآن داخل الملعب السياسى

ولما كان هدف هذه الدراسة هو البحث عن دور المرأة فى المجال السياسى ، ليس فى مصر فقط ، بل وفى البلاد العربية كافة . . نظراً لأن المرأة المصرية هى جزء من كيان عام متمثل فى المرأة العربية ووجودها وتأثرها بالظروف الاجتماعية والاقتصادية

---

(٦) مصطفى المستكاوى ـ إعداد الإنسان الاشتراكى العربى .

والسياسية . . كان لزاماً علينا أن نتوقف عند الطريق الذى منه سوف نبدأ عملية بحث جادة عن أوضاع المرأة العربية ودورها فى المشاركة السياسية على الساحة العربية، كما نعرف هل الوقت قد حان الآن لظهورها بعدما عرفنا تعذر ظهور مثل هذه المرأة الزعيمة داخل المجتمع المصرى الآن ، أو أن الوقت لا يزال فى غير صالحها وأنها ستكتفى فقط مثل شقيقتها المصرية بأن تؤدى دور المرأة الجميلة الديكور داخل الإطار الديمقراطى العربى ؟ ! .

فى البداية لابد أن نؤكد أن العمل السياسى للمرأة العربية لايمكن أن ينفصل أبداً عن جهودها فى سبيل الممارسة الديمقراطية . وهذا العمل سوف يظل ناقصاً ما لم يتكامل مع مسيرة المجتمع كله نحو تحقيق الديمقراطية .

كما أن هناك حقيقة أخرى مرتبطةبهذا العمل السياسى ، مؤداها أن كفاح المرأة العربية ونجاحها فى ميدان الممارسة السياسية الجادة قد ارتبط بالكفاح النضالى للشعوب العربية ضد أنواع وأشكال الاستعمار ، بما يعنى أن الحركات السياسية للمرأة العربية قد ارتبطت بشكل وثيق بالحركات الوطنية أو القومية ؛ لذلك نجد أن حصول المرأة على حقوقها واعتراف الرجل بهذه الحقوق ظل يتأرجح ما بين اشتعال هذه الحركات القومية والوطنية وبين إخمادها .

وقد شعرت المرأة العربية بهذا الاتجاه ، ومن ثم ربطت مصيرها ومصير حصولها على حقها السياسى بالأحداث الوطنية والقومية الكبيرة التى تمر بها بلادها . كما أن التجارب على مدى التاريخ أثبتت صحة هذه النظرة وهذا الإحساس . فعلى سبيل المثال نجد أن المرأة الجزائرية ارتبط ظهروها داخل الساحة السياسية بالكفاح ضدالاستعمار الاستيطانى الفرنسى منذ عام ١٨٣٢ ، كما أنها استطاعت إثبات وجودها بشكل أكثر فاعلية داخل المجتمع الجزائرى حين خرجت بمظاهرة عام ١٩٣٩ تنادى بالأرض والخبز والحرية ، مثلما حدث مع ثورة النساء المصريات عام ١٩١٩ ، وكانت المرأة الجزائرية آنذاك محجبة ، وكانت ـ كما تؤكد الدكتورة حكمت أبو زيد ـ قد وعت دورها السياسى برغم ممارسات الاستعمار الفرنسى فى سبيل ضم الجزائر للأم « فرنسا » .

أما المرأة الفلسطينية فقد واكبت أيضاً الحركات النضالية التى قام بها الشعب الفلسطينى ضد الانتداب البريطانى ، ابتداء من عام ١٩٢٠ ، ويُعد عام ١٩٢٩ هو بداية انطلاق المرأة الفلسطينية فى عالم السياسة والمشاركة فى شئون بلادها ، حيث عُقد آنذاك المؤتمر النسائى الأول والذى ضم نحو أكثر من ثلاثة آلاف فلسطينية فى بيت القدس ، هذا المؤتمر كان بمثابة البذرة الأولى فى تاريخ كفاح المرأة الفلسطينية الطويل الذى امتد إلى أكثر من نصف قرن ، ومازلنا نشاهد ملامح هذا الكفاح المتمثل فى الوقوف خلف وأمام قيادة الانتفاضة الفلسطينية . وإن خفت حدة ذلك الآن .

ثم على أرض السودان ، حيث كافحت المرأة السودانية طويلاً فى سبيل تشكيل اتحادها النسائى الذى أكد ـ لأول مرة ـ على حق المرأة السودانية فى الخروج لميدان العمل السياسى .

وكذلك المرأة على أرض اليمن ، إذ شاركت فى حركة المقاومة ضد الاستعمار البريطانى إلى أن حصلت على استقلال بلادها فى عام ١٩٦٧ ، وقد كان هذا مشهداً رائعاً للمرأة اليمنية ، التى شاركت قبيل الاستقلال بأيام قليلة فى أكبر مظاهرة شعبية نسائية عارمة خرجت إلى الشوارع للمطالبة بالاستقلال . ومن بعد الاستقلال وفى عام ١٩٦٨ نجحت المرأة اليمنية فى تكوين تنظيمها النسائى المستقل . وفى عام ١٩٧٤ أكد الاتحاد اليمنى فى مؤتمره الأول على ضرورة مساهمة المرأة فى الحياة الاقتصادية والسياسية وفى الجيش الشعبى .

وفى لبنان رأينا ـ كما مر علينا سابقا ـ كيف شعرت المرأة اللبنانية بذاتها ووجودها نظراً لدورها فى الكفاح القومى ضد حركات الاستعمار ، وبالتالى حاولت أن تنزل بثقلها إلى الملعب السياسى ، وكانت قاب قوسين أو أدنى من ذلك ، فلولا رفض طلب أحد النواب اللبنانيين عام ١٩٤٤ الذى تقدم به إلى مجلس النواب اللبنانى وقتها من أجل السماح للمرأة بدخول مجلس النواب وممارسة حقها فى الانتخاب ـ لكان لها شأن آخر الآن .

وبمرور الأيام ، وبانتهاء عصر الكفاح المسلح ضد الاستعمار ، وحصول الدول العربية على استقلالها . . هدأت رغبة الرجل فى السماح للمرأة أن تشاركه فى الحياة السياسية . . برغم لجوئه أحياناً إلى تسجيل وتوثيق هذا الحق فى الدساتير وقوانين الانتخاب .

وأبداً لم تهدأ المرأة فى المقابل ، بل واصلت كفاحها الطويل ، فقصدت العديد من الندوات والمؤتمرات من أجل توصيل صوتها إلى الرجل حتى يسمح لها بالمزيد من الحرية السياسية ، ولا يزال نضالها مستمرًّا حتى الآن .

ففى عام ١٩٧٤ عُقد فى بيروت مؤتمر نسائى تحت شعار « وضع المرأة العربية فى دساتير الأقطار العربية » . . اشترك فيه ممثلون من ١٢ دولة عربية ، ناقشت خلاله النساء المجتمعات عدة قضايا ، أهمها « قضية المرأة والعمل السياسى » . . وفى نهاية الجلسات ، أصدر المؤتمر عدة توصيات ، على رأسها ضرورة مساواة الرجل بالمرأة ، والاعتراف بحقها فى المجال النقابى والسياسى .

وفى عام ١٩٧٥ عقُد فى بغداد مؤتمر حول موضوع « العمل للمرأة » . . وفى سوريا وبناء على توصيات أحد المؤتمرات النسائية عام ١٩٧١ قررت الحكومة ـ ولأول مرة ـ منح المرأة حق الانتخاب والترشيح . وبالفعل شاركت المرأة فى أول انتخابات برلمانة جرت هناك ، ومن بعدها حددت الحكومة السورية مهام الاتحاد النسائى من حيث ضمان تمثيله للمرأة السورية فى جميع أجهزة الدولة ومجلس الشعب ، واتخاذ كافة التشريعات وسن القوانين لدعم مركز المرأة داخل المجتمع .

أمَّا فى الكويت ففى عام ١٩٧٣ أعلنت الحكومة مساواة الرجل بالمرأة فى أجور العمل والإجازات ، وفى عام ١٩٩١ وبعد التحرير أعلنت حكومة الكويت مشاركة المرأة فى الحياة السياسية . .

وفى البحرين تحدد مجال عمل المرأة فى التربية والتعليم فقط ، وإغفال هذا الحق فى الناحية السياسية ، برغم ارتباط العمل السياسى بالتعليم فى أسمى صوره . وربما

يرجع عدم حصول المرأة على الحقوق السياسية إلى ارتفاع نسبة الأمية إلى أكثر من ٨٥٪ فى بعض الدول العربية .

●●●

ومن خلال تتبعنا لأوضاع المرأة العربية الحديثة لاحظنا اختلاف النظرة إليها وإلى دورها السياسى من بلد إلى بلد طبقاً للظروف الاجتماعية والاقتصادية التى يمر بها هذا البلد . وربما يرجع ذلك إلى أنه بعد استقلال هذه البلاد سياسيًّا تبلور لديها العديد من المشاكل التى اختلفت فى مظاهرها من قطر إلى آخر ، وقد يفسر هذا الاختلاف عملية التحرير والاستقلال إذ اختلفت كل الدول العربية تقريباً فى مراحل التحرير السياسى ؛ لأن بعضها كان مستعمراً أو نصف مستعمر أو واقعاً فى براثن الاستعمار الجديد . كما لوحظ أن بعض الدول العربية كان قد انتهج طريق الاشتراكية ، وبعضها قد أخذ بأساليب النظام الرأسمالى ، ومجموعة ثالثة مازالت تحت سيطرة النظام الإقطاعى (٧).

لقد أثبتت التجارب التى مرت بها المرأة على طريق الحصول على حقوقها السياسية أن مشاركتها بشكل عام فى تجارب الديمقراطية والحرية ارتبطت بوقوع حدث قومى أو ظرف موضوعى مرحلى مر به المجتمع ، وتنتهى مشاركتها ـ بل وتجهض ـ بانتهاء هذا الحدث أو انحساره ، وإن استمرت المشاركة فهى مشاركة مظهرية مفرغة من المضمون الحقيقى للديمقراطية الحديثة ، ولا تعبر عن مصالح المجتمع ومصالح المرأة .

كما أكدت هذه التجارب نفسها أن صدور التشريعات التى تقرُّ حقوق المرأة سياسيًّا ليس دليلاً على فاعلية المشاركة الإيجابية للمرأة ، أو قرينة على تحريرها الفعلى ، فما زالت المرأة العربية تعانى من قسوة التقاليد ، فضلاً عن انخفاض الوعى الثقافى والاجتماعى والسياسى لغالبية النساء .

وينطبق هذا القول بوضوح على المرأة المصرية بالذات ، ثم المرأة العربية باعتبارها مرتبطة بالمرأة المصرية فى طريق الكفاح من أجل هذه الحقوق ؛ إذ اتضح أن التغيير

(٧) سهير لطفى ـ وضع المرأة فى الأسرة العربية ـ مقال نشر بمجلة دراسات الوحدة العربية ـ عام ١٩٨١ .

الذى طرأ على مكانتها منذ قيام ثورة يوليو وحتى اليوم هو تغيير شكلى ، نتج عن استسلام المرأة للرجل وتسليمه قيادها ، فوضع لها التشريعات التى تحدد مشاركتها بدون فاعلية تذكر على الصعيد السياسى داخل المجتمع المصرى والعربى[٨] .

وخلاصة القول ـ كما تقول الدكتورة حكمت أبو زيد ـ أن هناك فجوة كبيرة بين حصول المرأة على حق الانتخاب وممارستها لهذا الحق وتأثيرها على مراكز صنع القرار. ولذلك عرف الرجل أن المرأة لا تعرف ماذا تريد ؛ ولذلك لم يكترث قط برأيها ! .

وعلى مستوى المشاركة الحزبية ودور المرأة العربية فى هذه المشاركة اتضح وجود عاملين أساسيين حددا مكانة المرأة ودورها فى التنظيمات السياسية الحديثة المتمثلة فى الأحزاب العربية :

العامل الأول : مدى تحقيق هذه الأحزاب لأهدافها العامة فى الوحدة والديمقراطية ؛ لأن تطور مشاركة المرأة فى الحياة السياسية لا يتم بمعزل عن التغيير الشامل ، وإزالة كافة المعوقات فى المجتمع ككل.

والعامل الثانى : هو مدى جدّية هذه الأحزاب فى نظرتها للمرأة ، ومدى الأهمية التى توليها لها هذه الأحزاب كجزء من فلسفتها النظرية وممارستها العملية فى الحياة السياسية وصنع القرار .

وبنظرة عامة لواقع الأحزاب المصرية والعربية ومدى جدية اهتمامها بمشاركة المرأة فى نشاطها السياسى ، نلاحظ أن أغلب هذه الأحزاب لم تعالج واقع المرأة بطريقة جدية ، ولم توله الاهتمام الذى يستحق ، صحيح أن هناك مجرد نصوص عامة فى برامج هذه الأحزاب توصى بضرورة مشاركة المرأة فى النشاط العام ، والنشاط السياسى داخل الحزب ، وعلى مستوى الجماهير ، ولكن المعالجة لم تكن شاملة ولم

---

(٨) إنعام عبد الجواد ـ العوامل البنائية المحدودة للمشاركة الاجتماعية .

تعط الحلول الجذرية المناسبة ، كما أن الالتزام الحزبى بالنسبة لمشاركة المرأة هو فى كثير من الأحيان حدث طارىء فى حياتها مع أن كافة الأنشطة الاجتماعية داخل هذه الأحزاب قد ارتبط بوجود المرأة ، وبمدى ما تقدمه فى هذا الميدان .

لذا نلاحظ أن نشاط المرأة سياسيًا داخل الأحزاب يبتعد كثيراً عن منصب اتخاذ القرار السياسى ، برغم المواقف المعلنة لهذه الأحزاب ، والتى تنم عن الاعتراف بأهمية المرأة وضرورة أخذها دورها الطبيعى والفعال فى العمل السياسى .

إن السمة المشتركة للمرأة العربية فى عملها داخل الأحزاب تنحصر فى . . وجود العديد من المشكلات بين الممارسة الفعلية لدورها السياسى وبين وجودها كعضو فى لجان الحزب ، هذه المشاكل تختلف من حيث الكم وليس من حيث النوع من مجتمع لآخر ، كما يرتبط هذا بمدى تخلف المجتمع وتطوره فى نواحى الحياة المختلفة ، ومن حيث تحرره واستقلاله السياسى والاقتصادى والاجتماعى .

ونظراً لما تعانى منه المرأة العربية فى هذا الصدد . . فقد رأت ضرورة وضع سياسة مستقبلية لتحسين مكانتها سياسيًا داخل البلاد العربية ، بحيث تكون نابعة من استراتيجية موحدة للمرأة العربية ، الآن وفى المستقبل ، وترتكز ملامح هذه السياسة على الخطوات التالية :

أولاً : أن تبدأ الحركة النسائية العربية بداية ديمقراطية ، وأن تنمو وتعيش وتتطور من خلال هذه الديمقراطية . وبناء على ذلك لابد من أن تستفيد الحركة النسائية من أخطاء وتجارب الأحزاب والحركات الأخرى .

ثانياً : ضرورة أن تنتقل القيادة إلى المرأة من حيث الممارسة والتخطيط والتنفيذ .

ثالثاً : من أهم مجالات النضال أمام الحركة النسائية العربية شق الطريق من أجل أن تتحول المرأة إلى « إنسان » بدلا من كونها الآن مجرد «شىء » أو «موضوع» ، فإذا نجحت فى أن تحول نظرة الرجل إليها من هذا الشىء إلى إنسان أو ذات استطاعت أن

تحصل على حقوقها . ومعنى هذا أن يكون لها - ق الاختيار ومجالات تحمل المسئولية ، وسوف يخولها ذلك بالضرورة حقوق الإنسان الأساسية ، مثل الحرية والمساواة .

رابعاً : لابد من قيام حركة نسائية عربية مستقلة عن الحركات والأحزاب القائمة التى يسيطر عليها الرجال ، وذلك من أجل أن تحارب المرأة « كقوة سياسية » ضد ظاهرة تقسيم العمل على أساس الجنس .

خامساً : لقد آن الأوان لأن تطلق حركة النساء العربيات المبادرة لكل امرأة فى الريف والبادية والمدينة والمدرسة والجامعة والبيت أو فى أى مجال أو مهنة ؛ لكى تتصل بمن حولها من النساء ليشتركن معها فى تكوين « مجموعات » خاصة بهن ، حيث يناقشن أمورهن الخاصة والعامة ، من أجل حل مشاكلهن العامة اليومية الملحة ، وكذلك يفكرن فى الوسائل التى يمكن أن تخرجهن من دائرة الخضوع فى مجالات العمل أو البطالة ، ولابد من أن تتشعب الحركة النسائية وتنتشر فى القرى والبيوت وأماكن العمل ، وتصبح بالتدريج « مجالس شعبية متنوعة» ، من أجل كتساب ثقة وصفة جديدة لإثبات وجودها (٩).

وبرغم أن بنود هذه الخطة المستقبلية لانطلاق المرأة العربية فى الحياة العامة وميدان السياسية تنطوى على شىء من الخيال والبعد عن الواقع ، فإنها مجرد خطوة رسمتها امرأة من أجل التغلب على الوضع المتردى الذى عليه المرأة الآن . وهذه الخطة تذكرنا بما نادى به الأديب الكبير محمود تيمور حين اشتدت الحروب بين الشعوب . . وفشلت الأمم المتحدة وعصبة الأمم ـ آنذاك فى حسم هذه الحروب . عندئذ أطلق صيحته المشهورة بضرورة إنشاء « عصبة الأمم من الحريم . . تتولى قيادة العالم ، وتضع الحلول لمشاكله . وبرغم أنها كانت ـ ولا تزال ـ مجرد فكرة ، فإنها تذكر فى كل مناسبة تفشل فيها الأمم المتحدةالتى يرأسها الرجل فى حل مشاكل العالم » . .

---

(٩) د . نوال السعداوى ـ نحو استراتيجية لإدماج المرأة العربية فى الحركة القومية العربية ـ مقال نشر ضمن سلسلة مقالات مركز الدراسات العربية عام ١٩٨١ .

إن خطة المرأة العربية المستقبلية القائمة على البنود الخمسة السابق ذكرها ، ربما تكون هى الأخرى علامة مضيئة على طريق تقديم زعيمة سياسية عربية حين يفشل الرجل فى منصب الزعامة والقيادة السياسية ، وحين يضيق به مقام اتخاذ القرار ويعجز عن صنعه لصالحه ولصالح شعبه .